20030924-0002-2

مسؤولية الدولة متابعة ملف المفقودين أينما كانوا

عقدت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان اجتماعها الدوري وأصدرت على أثره البيان التالي :

أولاً : وقفت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان دقيقة صمت بمناسبة مرور ٢١ عاماً على مجزرة صبرا وشاتيلا المريعة . ولجنة الأهالي التي تفتخر بأنها تضم في صفوفها لبنانيين وفلسطينيين وبأنها تلاحق كل قضايا المفقودين لأن قضيتهم إنسانية واحدة أياً كان المفقود وأينما كان ، تطالب الحكومة اللبنانية مرة أخرى بضرورة الإفراج الفوري عن التقرير الذي أعدته هيئة تلقي الشكاوى كمدخل لحل مأساة أهالي المفقودين ومن بينهم أهالي مفقودي مجزرة صبرا وشاتيلا .

ثانياً : تابعت اللجنة باهتمام وألم شديدين العثور على رفات المفقودين اللبنانيين دعد الحريري وصبحي حيدر وإعادة رفات كل منهما إلى ذويه بعدما تثبت فريق البحث عن الأسرى والمفقودين في العراق من تطابق الجينات الوراثية لكل منهما مع بعض الرفات التي تم العثور عليها في إحدى المقابر الجماعية في العراق .تسجل اللجنة استغرابها بأنّ الدولة اللبنانية لم تحرك ساكناً خلال هذه الفترة ، وتوجه شكرها للجهة التي قامت بالتعرف على المفقودين وإعادتهما إلى عائلتيهما . كما تتقدم من عائلتي الحريري وحيدر بأحر التعازي .

ثالثاً : تابعت اللجنة باهتمام شديد الأخبار التي تداولتها الصحافة نقلاً عن لسان السيد حسن نصر الله والتي تفيد بأن المفاوضات التي يقوم بها حزب الله مع إسرائيل بواسطة المبعوث الألماني تتضمن - والكلام للسيد نصر الله - " كشف مصير المفقودين اللبنانيين والفلسطينيين الذين انقطعت الصلة بهم خلال الغزو الإسرائيلي العام ١٩٨٢ للبنان " . وإذ تسجل اللجنة بعض الارتياح لتضمين المفاوضات الجارية هذا البند الذي كان من أولى واجبات الدولة اللبنانية أن تحركه منذ زمن طويل ، فإنها تطالبها بالتحرك الآن وبالسرعة القصوى لتحمل مسؤولياتها كاملة في هذا الملف سيما أنها تملك الوثائق التي أعدتها لجنتا التحقيق الرسميتان والتي تتضمن /٢٤٠/ حالة فقدان في إسرائيل .

رابعاً : بمناسبة تشكيل الحكومة السورية الجديدة ، ~~التي تحمل~~ والإعلان عن حمل راية الإصلاح على كل الأصعدة ، ومن خلال تتبعنا للخطوات التي جرت وتجرى بشأن الملف المتعلق بالحريات العامة وحقوق الإنسان ، نطالب الدولة اللبنانية بإعطاء الاهتمام الجدي لملف المعتقلين والمفقودين في سوريا ، وفقاً للإفادات التي سبق وتقدم بها أهاليهم للجنتي التحقيق الرسميتين (العدد ٢٧٧ حالة) وذلك لجهة المبادرة وبحث الموضوع مع السلطات السورية المعنية بما يكفل طيّ هذا الملف بشكل نهائي .

بيروت في ٢٤ أيلول ٢٠٠٣